الأنباء
الاثنين 11 ابريل 2011

الاستجواب الجديد لرئيس الحكومة سيتضمن محاور جديدة

السعدون: الحكومة الفعلية تدير البلد وتريد استمرار الأوضاع الراهنة وتأخر إعلان التشكيل الجديد

حذر النائب احمد السعدون الحكومة من الموافقة على بعض الامور المخالفة المتوقع طرحها في اجتماع الجمعية العمومية لشركة زين غدا الثلاثاء، مؤكدا ان هذه الموافقة من شأنها تحميل الحكومة المسؤولية السياسية والجنائية، كاشفا عن محاور جديدة في مساءلة رئيس الحكومة.

وذكر السعدون في تصريح الى الصحافيين ان «الحكومة الفعلية» التي تدير البلد مستمرة، وتريد استمرار الاوضاع الراهنة، وتأخر الاعلان عن تشكيل الحكومة الدستورية الجديدة، وان كان لنا رأي في مسألة الحكومة الدستورية.

واشار السعدون الى قضايا عدة مطروحة على الساحة تسعى الحكومة الفعلية الى الاستفادة منها، وقال ان كانت الحكومة الدستورية مستقيلة حاليا، فهذا لا يعني اننا لن نتابعها، بل ان هناك العديد من القضايا التي يمكن ان تساءل عليها لاستمرار العبث فيها.

واضاف: ان شركة زين التي تملك الحكومة 27,618٪ من اسهمها ستجتمع غدا الثلاثاء، وعلينا متابعة عملها لوجود اموال عامة لديها.

واشار الى ان نحو 300 مليون دينار هي اجمالي المصاريف التحويلية في زين، لم يتم تحديدها، ولا نعلم اين ذهبت، داعيا مندوب الحكومة الى ان يوجه سؤالا في اجتماع الجمعية العمومية لزين غدا الثلاثاء عن مصير هذه المصروفات وطبيعتها، بل ان عليه ان يوقف هذا الامر وان يضع له حدا حتى نعرف الجهة المستفيدة من هذه الاموال.

احمد السعدون

مشاريع مستشفيات الضمان الصحي مخالفة للقوانين

300 مليون دينار إجمالي المصاريف التحويلية في «زين» لم يتم تحديدها ولا نعلم أين ذهبت

وتطرق السعدون الى زيادة مخصصات المكافآت والرواتب من 6 ملايين دينار في سنة 2009 الى نحو 33 مليونا في العام 2010، رغم ان شركة زين اعلنت خفض عدد موظفيها.

واضاف: ان الحكومة اكبر مساهم في الشركة، وعليها ان تزيد من عدد ممثليها، وعدم الاكتفاء بمندوب واحد، واذا لم تفعل فسنسائلها عن ذلك.

وتساءل السعدون: كيف توافق الحكومة على قبول العرض المقدم لها لشراء «زين السعودية» مع انها كانت تقول دائما ان الاستثمار في هذه الشركة استراتيجي؟ وقال ان كان هناك بيع فلا يجوز ان يفرض على الدولة بيع أسهمها سواء في «زين الكويت» أو «زين السعودية».

وتطرق السعدون الى ما أسماه «أمرا كارثيا» يستوجب المساءلة الجنائية لا السياسية فحسب ويتعلق بتعديل البند 28 من النظام الأساسي لشركة «زين»، مستغربا موافقة ممثل الحكومة على فكرة نقل هذا التعديل الى الجمعية العمومية غدا، موضحا ان التعديل المقترح يجيز لمجلس الإدارة إقراض الشركات التابعة والزميلة والغير، وتساءل: من المقصود بـ «الغير» في هذا التعديل؟

وتطرق السعدون الى «مهزلة المحفظة المليارية» التي طرحتها هيئة الاستثمار، واضطرت الى التوقف عن المضي فيها، ولو مؤقتا، رغم الاتصالات التي جرت بين أطراف معينة تريد ان تنفذ مصالحها من خلال الهيئة العامة للاستثمار.

وأشار السعدون الى تصريح رئيس غرفة التجارة والذي أعلن فيه ان هيئة الاستثمار ستؤسس في مصر شركة برأسمال مليون جنيه.

وتصريح آخر لوزير المالية عن التوجه لتأسيس شركة في سورية - كويتية، معربا مخاوفه من دواعي تأسيس هاتين الشركتين، مؤكدا انه سيتابع هذا الموضوع «فلن نترك للعابثين الاستمرار بهذا العبث».

وأسف السعدون الى وجود مهزلة جديدة في الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للسنوات 2010 حتى 2014 خاصة تلك المتعلقة بمشاريع مستشفيات الضمان الصحي، مستغربا طرح الحكومة لهذه المشاريع بشكل مخالف ومغاير للقوانين على الرغم من ان القانون 80/105 عدل بالقانون 2008/7 والخاص بـ B.O.T وعدل لتحديد الفترات الزمنية وفق رغبة الحكومة إلا انهم ارادوا التعديل فقط بالمدة الزمنية دون ان يكون القانون شفافا وإجراءات محددة ويمنحهم التصرف كما يشاؤون.

وقال ان الاجراءات المتبعة حاليا في طرح هذه المشاريع والخاصة بمستشفيات الضمان الصحي خاطئة ومغايرة لما نص عليه القانون 2008/7 ومن الواجب ايقافها الان، لان الفقرات التي وضعت تحرم الشركات الأخرى من المنافسة على المشاركة وكانت هذه الفقرات وضعت فقط لشركات محددة لديها علم بالخطوات الواجب اتباعها للمشاركة في المنافسة على المشاريع.

وتابع ان ما يطرح حاليا لم يكن المشرع قد اقره بل ابتعد عنه وسمح لكل الشركات المسجلة في البورصة، داعيا الى وقف هذا العبث فورا، فالبيانات والتواريخ تظهر مدى المخالفات وهذا يعد ضحكا ومهزلة وتجاوز للقانون وهذه مسؤولية جنائية لن نسمح بمرورها من قبل الهيئة العامة للاستثمار وكأنها تريد توجيه المشاريع الى اطراف معينة في الكويت.

وطالب السعدون الشركات المسجلة جميعا بالاعتراض على هذه الاجراءات غير القانونية في طرح المشاريع وداعيا الى ايقاف الاجراءات الخاصة بهذه المشاريع وان تطرح وفق قانون الخطة الانمائية والقانون 2008/7 والبقاء على هذا الوضع غير مقبول ولن نوجه كلامنا الى رئيس الحكومة والوزراء المستقلين الذين لا يردون على استفساراتنا.

وهدد السعدون بانه سيوجه الادوات الدستورية الى الحكومة المقبلة لايقاف هذا العبث ولن نسمح له بالاستمرار وان الاستجواب الجديد لرئيس الحكومة سيتضمن محورا عن هذه القضية.

الطبطبائي: لم يثبت لنا حتى الآن ما يدل على إرسال أي وزير للسفارة الإيرانية للاعتذار

قال النائب د.وليد الطبطبائي: حرصا على وضع النقاط على الحروف فيما يتعلق باعتذار الحكومة للسفارة الإيرانية، ولأجل وضع الجميع عند مسؤولياتهم، فقد قمنا بالرجوع الى أرشيف المعلومات وتبين لنا الآتي: انه لم يثبت لنا حتى الآن ما يدل على إرسال أي وزير من الحكومة الكويتية للسفارة الإيرانية لأجل الاعتذار المشار اليه وإنما تم التأكد من الآتي:

قام السفير الإيراني علي جنتي بالاجتماع مع روضان الروضان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفته وزيرا للخارجية بالنيابة، وذلك بتاريخ 2010/5/5 بناء على طلب من السفير نفسه بغرض نقل «احتجاج السفارة على الضجة الإعلامية وبعض الاتهامات الفارغة التي لا أساس لها من الصحة بالنسبة للجمهورية الإيرانية» على حد قول السفير، وقال السفير بعد خروجه من الاجتماع للصحف المحلية حسب ما نشرته جريدة الراي بتاريخ 2010/5/6 نصه:

«اننا سمعنا من الوزير الروضان مواقف إيجابية جدا بالنسبة لإيران، حيث أكد وزير الخارجية بالإنابة حرص القيادة والحكومة الكويتية على تعزيز العلاقات مع الجمهورية الإسلامية، وشدد على ان ما ينشر في الصحافة وما يقال أحيانا عن طريق بعض التيارات السياسية لا يُعبر عن موقف الحكومة والذي هو واضح تماما».

واضاف جنتي: «ان الوزير الروضان أكد ان الحكومة الكويتية ليس لديها أي اتهام ضد الجمهورية الإسلامية».

وعليه فإننا نؤكد ان هذا هو الخبر الصحيح الذي لم ينفه الوزير الروضان في حينه، وهو الذي دعا محامي المتهمين بالقضية للاستدلال بهذه التصريحات والنقل عن الروضان في المحكمة في دفاعه عن المتهمين بقضية التجسس، وان كان محامي المتهمين ذكر حسب ما ورد في منطوق حكم المحكمة ان الحكومة أوفدت وزير الدولة الى السفارة وهو ما نفاه الروضان ولا دليل على صحته.

الحويلة يقترح إنشاء مركز ثقافي متكامل في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا لأهمية الثقافة في حياة الشعوب وللدور الكبير الذي تلعبه في تنمية الإنسان وترقيته نفسيا وتربويا، وحرصا على استغلال وقت الشباب فيما يعود عليهم بالفائدة، وتشجيعا للطاقات الشبابية والمواهب في المجالات الأدبية والفنية، وتحقيقا للمادة 10 من الدستور التي تنص على ان «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي» والمادة 14 التي تنص على ان «ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي» ولتزايد عدد السكان في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير.

لذلك فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بإنشاء مركز ثقافي متكامل في كل من محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير يحتوي على اقل تقدير صالة للعرض السينمائي وصالة للعرض المسرحي وصالة لعرض الفنون التشكيلية وقاعة متعددة الأغراض للندوات والأمسيات الشعرية أو القصصية، كي يتمكن شباب وسكان المحافظة من الاستفادة من هذه المراكز ومتابعة آخر الانتاجات السينمائية والمسرحية والتشكيلية والأدبية المحلية والعربية والعالمية من خلال قيام هذه المراكز بتنظيم المهرجانات الثقافية السنوية واستضافة الأعمال الفنية والأدبية، أو انتاج مثل هذه الأعمال، ويكون لكل مركز من هذه المراكز مجلس إدارة منتخب من ابناء المحافظة من الجنسين، وتخصص له ميزانية مستقلة ويعمل تحت مظلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

د.محمد الحويلة

هايف والطبطبائي والسلطان وأبورمية يستنكرون ما يحدث في غزة وسورية ويطالبون بمزيد من الحرية للشعوب العربية

استنكر النواب محمد هايف ووليد الطبطبائي وخالد السلطان وضيف الله ابورمية المجازر الوحشية التي يقوم بها النظام السوري تجاه المدنيين، مطالبين المجتمع الدولي بالتدخل من أجل حمايتهم.

وقالوا في مؤتمر صحافي عقدوه بمجلس الأمة أمس ان ما يقوم به حزب البعث في سورية أخطر مما كان يقوم به نظيره في العراق.

بداية قال النائب محمد هايف: نحن عقدنا هذا المؤتمر الصحافي من أجل استنكار ما يحدث من أحداث مؤلمة في سورية، وما يقوم به البعث السوري من قتل للأبرياء حتى وصل بهم الأمر الى قتل الابرياء الموجودين داخل المساجد، في ظل صمت عربي ودولي لا يحرك ساكنا لهذه الجرائم والمجازر، الذي اعاد فيها حزب البعث إلى الاذهان ما فعله في عام 1964 من مجازر وما فعله من سفك للدماء من عام 1980 إلى 1982، ومع ذلك يعيد الابن تاريخ والده من جديد، ليثبت للعالم ان هذا الحزب المجرم الدموي لابد أن يعيد الكره لفكره المدمر للشعب السوري.

وأبدى هايف أسفه لتغاضي بعض وسائل الإعلام وغضها الطرف عما يحدث في سورية من مجازر، باستثناء قلة قليلة لا تخشى في الله لومة لائم، انطلاقا من دور الإعلام الحر الصادق الشريف، بعدم ترك ما يحدث للشعب السوري من مجازر يندى لها الجبين، فالقناصة موجودون على سطوح المنازل، والدبابات تتحرك في الشوارع.

واستغرب هايف صمت العالم العربي وقادته وأخذه على يد هذا المجرم سفاك الدماء، مؤكدا ان حزب البعث الموجود في سورية، اخطر من نظيره الذي كان في العراق، مشيرا الى ان سكوتنا سابقا على الجرائم التي كان يرتكبها حزب البعث في العراق، جعل الجرائم التي يقوم بها تطول الكويت في يوم من الأيام، والآن حزب البعث يظن انه سيمارس جرائمه دون أن يعلم بها أحد، كما فعلها سابقا، والانتفاضة الشعبية التي عمت المدن السورية، بما فيها العاصمة ومدينة درعا الصامدة التي قتل فيها يوم اول من امس 37 قتيلا، لم تحرك ساكنا في قادة العرب، متسائلا: أين جامعة الدول العربية وأمينها عمرو موسى الذي يريد الترشح لرئاسة مصر؟ وأين الشعب المصري من التحرك تجاه ما يحصل في سورية اليوم؟

خالد السلطان ود.وليد الطبطبائي ومحمد هايف أثناء المؤتمر الصحافي (هاني الشمري)

واعتبر هايف ان ما يحدث الآن في غزة هو تغطية لما يفعله المجرم في سورية، فإنه ليس ببعيد ان تخرج علينا صحيفة من صحف الصهاينة وتقول «إننا نصلي للرب من أجل بقاء الأسد، فهو ملك ملوك إسرائيل، وهذا ليس بغريب، لاسيما انهم قالوا عن حسني مبارك ان اسرائيل عاشت عصرا ذهبيا في عهده، والاسد هو من حرس حدود اسرائيل على مدى 50 عاما، واعلن سقوط القنيطرة قبل ان تسقط، وسلم لهم الجولان، معتبرا انه عميل واثبت ذلك من خلال سفكه للدماء في سورية دون حسيب أو رقيب، وظهر على شاشات التلفزيون تقطيع اجزاء الإنسان بسورية.

متسائلا ما معنى تحرك الصهاينة في هذا التوقيت لغرب غزة، مناشدا العالم اجمع لاسيما الدول العربية والاسلامية بنصر إخوانهم في سورية بالكلمة وأن يكون لهم وقفة مشرفة تجاه هذه المجازر والمذابح.

من ناحيته استنكر النائب د.ضيف الله أبورمية القمع والقتل الذي يحدث للمتظاهرين في سورية ورافضا ما يحدث جملة وتفصيلا، داعيا العالم الى التدخل من اجل ايقاف هذه المجازر مشيرا الى ان ما يحدث في سورية لا يقل عما يحدث في اليمن وليبيا، ويجب ان يكون هناك توجه لإنقاذ المدنيين في سورية من سفك الدماء، وما يحصل هو مجازر بحق شعب مسلم يبحث عن حريته.

وشدد أبورمية على ان ما يحدث الآن في غزة امر مرفوض، ويجب الا يشغل الاعلام ما يحدث في بعض الدول العربية عما يحدث في فلسطين، التي تنتهز اسرائيل الفرصة وتمارس وحشيتها.

الى ذلك، قال النائب د.وليد الطبطبائي نقف بكل حزن وألم ونحن نسمع الاخبار المحزنة القادمة من بلاد الشعر ارض المحشر والمنشر وأرض الرباط، من سقوط ضحايا وابرياء من قبل النظام السوري الذي بدلا من ان يواجه المظاهرات السلمية بالحوار، اصبح يواجهها بالرصاص الحي، ففي يوم الجمعة الفائت استشهد اكثر من 60 شهيدا في وقت قتل فيه 18 شهيدا في غزة.

وطالب الطبطبائي المجتمع الدولي بحماية المدنيين في سورية وتوفير ابسط حقوقهم في التعبير عن آرائهم، وحقهم في التخلص من النظام الدكتاتوري القمعي، الذي تسلط على رقاب الناس في سورية، وهو لا يقل دموية عن ممارسات معمر القذافي والعالم الذي وقف ضد القذافي لكنه يراعي مصالحه في سورية.

واستنكر الطبطبائي الصمت العربي والصمت الرسمي الكويتي الحكومي تجاه المجازر التي تحدث تجاه اخواننا في سورية مشددا على انهم يقفون مع الشعب السوري ونطالب النظام بالاستجابة الى مطالبهم المشروعة.

وأكد الطبطبائي انه يجب توفير الحريات في سورية وفتح الباب امام الاحزاب، وعدم القمع واستخدام العنف ضد المتظاهرين هناك.

بدوره، قال النائب خالد السلطان نحن نعلم كيف تحرك الشعب العربي الى اتجاه معاكس لما يدور في العالم، الذي يتجه الى المزيد من الحريات وحقوق الإنسان، ومشاركة الشعوب في تقرير مصيرها، وكنا نستغرب كيف يسير الشعب العربي في هذا الاتجاه المعاكس، حتى حدثت الثورة التونسية التي اعادت الامل الى الشعب العربي، الذي يريد حقوقه الانسانية والحرية ودوره في تقرير مصيره، وهذه الشرارة انطلقت حتى شملت مصر وليبيا واليمن وسورية وغيرهما.

وقال السلطان لابد ان يعرف كل من يهمه الامر في هذه القضية ان هذا التغيير قادم، والحصافة والكياسة والفطنة فيمن يستبق هذه الاحداث، ويتعامل مع هذا الواقع ويحقق مطالب الشعوب العربية في مختلف اقطارها، والشعب العربي السوري يريد حقوقه، وهي ليست بدعة، لاسيما انه لم يطالب بإسقاط النظام وإنما كان يطالب بحقوق سياسية مشروعة، مستغربا قتل الناس في المساجد.

..ويستفسر عن خطط مؤسسة البترول الكويتية لاستيعاب الشباب

وجّه النائب محمد الحويلة سؤالا برلمانيا الى وزير النفط ووزير الإعلام احمد العبدالله جاء فيه: ان الشباب هم عماد المستقبل لتطوير وتنمية بلدهم، والتنمية البشرية لهؤلاء الشباب تقع على عاتق الدولة بتوفيرها الدعم الكامل، ونظرا لحاجة الشباب للعمل في القطاع النفطي بما يحقق لهم الكثير من المنافع والخبرات، لذا يرجى افادتي عن خطط مؤسسة البترول الكويتية لاستيعاب الشباب الكويتي للعمل بقطاعات البترول؟ وما أعداد المتقدمين من الكويتيين للعمل في قطاعات البترول؟ وما الأعداد التي تم قبولها؟ مع بيان ذلك بشكل تفصيلي على النحو التالي:

- أعداد المتقدمين للعمل في قطاعات البترول منذ العام 2009 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع بيان كل سنة على حدة بشكل تفصيلي.
- أعداد الذين تم قبولهم للعمل في قطاعات البترول منذ عام 2009 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع بيان كل سنة على حدة بشكل تفصيلي وبيان توزيعهم على القطاعات المختلفة.
- أسباب رفض المتقدمين للعمل، وهل تمت الاستعانة بجنسيات أخرى للعمل بدلا من الشباب الكويتي.

أبورمية يسأل وزيري الإعلام والمواصلات عن العاصفة الرملية

وجه النائب د.ضيف الله ابورمية سؤالا لوزير النفط ووزير الإعلام الشيخ احمد العبدالله جاء فيه: في تاريخ 25 مارس تعرضت الكويت لعاصفة رملية شديدة كان لها بالغ الأثر وقد فوجئ الشعب الكويتي بها دون سابق إنذار ما آثار الرعب بين المواطنين والمقيمين وقد تسببت هذه العاصفة في خسائر في الأرواح والممتلكات.

لذا، يرجى إفادتي بالآتي: هل تم إبلاغ وزارة الإعلام من خلال اي جهة حكومية معنية باقتراب عاصفة قادمة الى الأراضي الكويتية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فمتى تم إبلاغ وزارة الإعلام باقتراب عاصفة متجهة الى الأراضي الكويتية؟ مع تحديد الفترة الزمنية الفاصلة بين ورود البلاغ الموجه لوزارة الإعلام وحدوث العاصفة وتزويدي بما يتعلق بذلك، وهل اتخذت وزارة الإعلام الإجراءات اللازمة حيال هذه العاصفة المفاجئة وما الإجراءات التي اتبعتها؟ مع تزويدي بما يثبت تطبيق هذه الإجراءات، وفي حال ورود كتاب من الجهات الرسمية المعنية باقتراب عاصفة الى الأراضي الكويتية ولم يقم العاملون في وزارة الإعلام بأداء الواجبات المناطة بهم فما الإجراءات القانونية التي اتخذت بحقهم؟ يرجى تزويدي بصورة من هذه الإجراءات مع ما يثبت تنفيذها على هؤلاء العاملين. كما وجه سؤالا لوزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.محمد البصيري جاء فيه: في تاريخ 25 مارس تعرضت الكويت لعاصفة رملية شديدة أدت الى خسائر في الأرواح والممتلكات وخلفت الكثير من آثار الدمار وقد أدت هذه العاصفة الى توقف تصدير النفط وتعطيل المصافي النفطية، ما كبد الدولة خسائر مادية كبيرة ما كانت لتحصل لو انها اتبعت إجراءات وقائية في حال تم تحذيرها مسبقا. لذا، يرجى إفادتي بالآتي: هل رصدت إدارة الأرصاد الجوية الكويتية حركة هذه العاصفة قبل وصولها للكويت؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب التي أعاقت إدارة الأرصاد الجوية عن رصد هذه العاصفة؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فهل تم إبلاغ الجهات المعنية الرسمية فور رصد إدارة الأرصاد الجوية الكويتية باقتراب العاصفة للأراضي الكويتية؟ وكم بلغت الفترة الزمنية بين رصد إدارة الأرصاد الجوية للعاصفة وإبلاغ الجهات المعنية؟

النملان: ما أسباب عدم ترشيح حملة الدورات التدريبية المتوسطة؟

وجه النائب سالم النملان سؤالا لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان جاء فيه: انه ومن خلال سياسة الدولة المركزية في توظيف ابناء وبنات الكويت من خلال ديوان الخدمة المدنية المسؤول عن توفير الوظائف للخريجين والخريجات من الجامعات والمعاهد بمختلف الشهادات في وزارات وهيئات الدولة المختلفة، ولما كانت الحكومة ومن خلال ديوان الخدمة المدنية مسؤولة عن توفير الوظائف لجميع ابناء الكويت، فهناك بعض الفئات في المجتمع لم يتم احتواؤها ولم يشملها اعلان الحكومة لتوظيف الكويتيين والكويتيات بالجهات الحكومية.

لذا يرجى افادتي بالتالي: ما اسباب عدم ترشيح حملة دورة تدريبية بعد المتوسط لشغل الوظائف في الجهات الحكومية؟، وما مدى احتياج الجهات الحكومية المختلفة لتخصصات حملة هذه الدورات؟، وكم عدد راغبي التوظيف بنظام التوظيف المركزي التابع لديوان الخدمة المدنية لحملة هذه الدورات؟ وما الاجراءات المتخذة لتقليل نسبة البطالة؟